PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Messa**
DATE:	**20-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**200,000**
TITLE :	**Pharmaceutical industry…rescue or collapse**
PAGE:	**09**
ARTICLE TYPE:	**Drug – Related News**
REPORTER:	**Osman Al Dalangawy**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

نبض الوطن

عثمان الدلنجاوى

صناعة الدواء.. الإنقاذ أو الانهيار!!

الحديث عن نقص ٢٠٠ صنف دوائى لا بديل لها فى كافة الشرائح العلاجية، يدفعنا للتساؤل عن أسباب تدهور تلك الصناعة العريقة، ومعوقات تطويرها، ذلك أنها قضية أمن قومى، يجب على الحكومة الاهتمام بها ووضع استراتيجية لإنهاضها، وإنقاذها من مشكلات تهدد «إذا استمرت على حالها» باختفاء صناعة الدواء خلال ٣ إلى ٥ سنوات على الأكثر، الأمر الذى يعرض حياة المواطن لأزمة حقيقية بالتجائه للدواء المستورد الذى يتجاوز سعره أضعاف المنتج المحلى، ويتخطى القدرة الشرائية لأغلب المصريين.

صناعة الدواء ارتفعت كلفة إنتاجها بصورة كبيرة، فيما بقى سعر البيع للجمهور ثابتاً منذ زمن بعيد، مما تسبب فى تدهورها وتحميلها خسائر سنوية جاوزت ١٥٤ مليون جنيه فى ثمانى شركات حكومية فقط، ورغم ذلك فلم تتوقف خطوط الشركة القابضة وفروعها عن الإنتاج باستثناء ما يجرى تطويره منها، وجرى ضخ ٥٠٠ مليون جنيه لهذا الغرض، حفاظاً على إنتاج نحو ١٢٠٠ مستحضر، منها ٧٠٠ صنف دون الخمسة جنيهات، و٩٠٪ من التشكيلة البيعية تحت ١٠ جنيهات.

سوق الدواء المتداول يبلغ نحو ٣٢ مليار جنيه، إذا توقف إنتاجها فسوف نضطر للاستيراد بكلفة تتجاوز هذا الرقم ٥ مرات، تتحملها ميزانية الدولة من العملة الصعبة، الأمر الذى يحتم على الحكومة سرعة التدخل لإنقاذ هذه الصناعة العريقة التى كانت مصر رائدة فيها على مستوى العالم الثالث منذ أسس الاقتصادى العظيم طلعت حرب أول شركة دواء وطنية، ثمة مشكلات عديدة تواجه قطاع الدواء، أهمها: التسعير، والتسجيل، والتحليل، والتصدير، والتبعية، والجودة، وتصنيع المواد الخام.

لقد جربنا تبعية صناعة الدواء لوزارة الصحة التى تعاقب عليها ٩ وزراء منذ ثورة يناير لم يفلح واحد منهم فى حل مشكلاتها، مما يعنى ضرورة استحداث هيئة عليا مستقلة للدواء يديرها متخصصون فى الصناعة، وتتبع رئيس الجمهورية مباشرة، أو رئيس الوزراء، تتولى مسألة التسعير والتطوير لوقف نزيف خسائر الشركات العامة بتحريك سعر الدواء مع ضرورة حماية الفقراء، كعلاج سريع، وفتح آفاق التصدير أمام المنتج المصرى الذى يلقى صعوبة شديدة فى المنافسة عالمياً سعراً وجودة لارتفاع كلفة التسجيل فى الخارج وانخفاض السعر وتدنيه فى مصر، وتسريع إجراءات تسجيل الدولاء وتطوير تشريعاته، وتوفير العملات الصعبة اللازمة لاستيراد مادته الفعالة، وإنتاج مستحضرات جديدة، ودعم البحث العلمى الدوائى وتحسين مناخ الاستثمار، ووضع استراتيجية منضبطة للنهوض بهذا القطاع حتى لا تضطر الشركات الخاسرة إلى وقف إنتاجها تماماً أو خفضه فى أحسن الأحوال تفادياً لمزيد من النزيف.

فى حصر نحو ١٢٠ مصنعاً للدواء قائمة ومرخصة، تنتج نحو ٩٣٪ من احتياجاتنا الدوائية تحت إشراف وزارة الصحة، بينها ثمانية حصلت على شهادات الجودة العالمية، ويمكنها التصدير، بخلاف ٨٠ مصنعاً تحت الإنشاء باستثمارات ٨ مليارات جنيه، بما يعنى أن هذا القطاع واعد اقتصادياً، يمكنه بمزيد من الاهتمامات وتطوير البحث العلمى والابتكار وزيادة الإنفاق عليه، أن يشق طريقه نحو العالمية، ناهيك عن اضطلاعه بواجبه إزاء إشباع احتياجاتنا الضرورية منه، لقد ارتفع حجم الإنفاق العالمى على البحوث العلمية من ١١٣٢ مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلى ١٤٧٨ ملياراً عام ٢٠١٣، واحتلت أمريكا المرتبة الأولى بنسبة بلغت ٢٨٪ تليها الصين ٢٠٪ والاتحاد الأوروبى ١٩٪ ثم اليابان ١٠٪، ذلك أن البحوث الأساسية لا تفضى فقط إلى توليد المعارف، بل تسهم أيضاً فى تعزيز جودة التعليم العالى وزيادة وتيرة انتشار المعرفة، وبناء مجتمعات أكثر استدامة وتحضراً.. ولم تعد ترفاً يمكن تأجيله، أو التهرب من تبعاته وتداعياته.